وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الأربعاء، ٠٣ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

# أخبار الطاقة

# النفط يسجل مكاسب وتوقعات بارتفاع الطلب وتزايد المخاوف في «الشرق الأوسط»

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، مدعومة بمؤشرات على أن الطلب قد يتحسن في الصين والولايات المتحدة، أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم، وتزايد المخاوف من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط الذي قد يؤثر على الإمدادات من المنطقة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 58 سنتا إلى 88 دولارا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر مايو 58 سنتا إلى 84.29 دولارا للبرميل، بعد أن بلغت أعلى مستوى إغلاق لعقد شهر أقرب استحقاق منذ 27 أكتوبر في الجلسة السابقة.

وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى وساطة آي جي المالية، في مذكرة للعملاء: «تستمر المحفزات الصعودية لأسعار النفط في التراكم، مع توفر الظروف الاقتصادية الأقوى من المتوقع في الصين والولايات المتحدة توقعات أكثر تفاؤلاً للطلب، في حين تستمر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وتوسع نشاط التصنيع في مارس في الصين للمرة الأولى منذ ستة أشهر وفي الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ عام ونصف، وهو ما من شأنه أن يترجم إلى ارتفاع الطلب على النفط هذا العام. وتعد الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم وثاني أكبر مستهلك، في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك.

وتعقد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاؤها في تحالف أوبك+، اجتماعا عبر الإنترنت للجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لها اليوم الأربعاء لمراجعة تنفيذ السوق والأعضاء لتخفيضات الإنتاج. ومن المتوقع أن يلتزم الأعضاء بسياسة الإمدادات الحالية التي تدعو إلى خفض الإنتاج الطوعي بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية الربع الثاني. وانخفض إنتاج أوبك الشهر الماضي بمقدار 50 ألف برميل يوميا، مما يشير إلى أن التخفيضات الطوعية لها بعض التأثير.

وقال سوفرو ساركار، قائد فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي اس، إن الانضباط العالي في تخفيضات الإنتاج من جانب أعضاء أوبك + محسوس على أرض الواقع، «ويضع السوق في الاعتبار أيضًا تخفيضات أكبر في الإنتاج من روسيا في الأشهر الثلاثة المقبلة بدلاً من بعض تخفيضات الصادرات في وقت سابق».

وأضاف: «بالإضافة إلى أحداث المخاطر الجيوسياسية المستمرة بما في ذلك الهجوم الأخير على السفارة الإيرانية في سوريا، فإن هذا قد يدفع أسعار النفط نحو 90 دولارًا للبرميل على المدى القريب».

وكانت أسعار النفط ارتفعت حوالي 1٪ يوم الاثنين مع إغلاق العقود الآجلة الأمريكية عند أعلى مستوى في خمسة أشهر، بفضل توقعات بأن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين سيعزز الطلب، في حين تتقلص الإمدادات بسبب تخفيضات إنتاج أوبك + والهجمات على مصافي النفط الروسية.

وتقلص انتشار الديزل الأمريكي، الذي يقيس هوامش ربح التكرير، إلى أدنى مستوياته منذ مايو 2023 لليوم الثاني. وفي الولايات المتحدة، نما قطاع التصنيع في مارس للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، لكن التوظيف في المصانع ظل ضعيفا وسط «نشاط تسريح كبير للعمال» وارتفعت أسعار المدخلات.

وقال محللون في بنك آي إن جي «الأسواق فسرت ذلك (بيانات التصنيع) على أنها تقلل من فرص إجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)، لكن البناء كان أضعف بكثير ولا يزال هناك الكثير من أعداد الوظائف في المستقبل».

وفي الأسبوع الماضي، أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية أن مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي - وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي - اعتدل إلى حد كبير في فبراير، مع تباطؤ تكلفة الخدمات خارج الإسكان والطاقة بشكل كبير.

وقال معظم المحللين إن الاعتدال في مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي من شأنه أن يبقي خفض سعر الفائدة الفيدرالي في يونيو مطروحًا على الطاولة، مما قد يعزز النمو الاقتصادي ويزيد الطلب على النفط. وفي الصين، توسع نشاط التصنيع في مارس للمرة الأولى منذ ستة أشهر، وفقا لمسح رسمي للمصانع. والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وقال بوب ياوجر، مدير العقود الآجلة للطاقة في ميزوهو، في مذكرة: «يمكن القول إن الطلب الصيني على النفط هو العامل الوحيد المفقود خارج العناوين الجيوسياسية القادرة على رفع أسعار النفط إلى المستوى التالي». وأضاف ياوجر: «الطلب القوي على البنزين في الصيف وانتعاش الطلب الصيني على النفط يمكن أن يكونا بمثابة الضربتين اللتين تدعمان وصول سعر البرميل إلى 100 دولار».

وفي اليابان، أظهر مسح أجراه البنك المركزي أن التفاؤل في قطاع الخدمات ارتفع إلى أعلى مستوى في 33 عاما في الربع الأول بفضل ازدهار السياحة وارتفاع الأرباح من ارتفاع الأسعار.

وفي أوروبا، كان الطلب على النفط أقوى من المتوقع، إذ ارتفع 100 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في فبراير، حسبما قال محللو جولدمان ساكس، مقابل توقعات بانكماش قدره 200 ألف برميل يوميا في 2024.

ومن ناحية العرض، قد ترفع المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، سعر البيع الرسمي في مايو للخام العربي الخفيف الرئيسي بعد تعزيز معايير الشرق الأوسط الشهر الماضي، وفقًا لمصادر الصناعة.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن شركات النفط في البلاد ستركز على خفض الإنتاج بدلا من الصادرات في الربع الثاني لتوزيع تخفيضات الإنتاج بالتساوي مع الأعضاء الآخرين في أوبك+ ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين المتحالفين.

ومن المقرر أن يعقد وزراء أوبك وحلفاؤها، أوبك +، اجتماعًا عبر الإنترنت يوم الأربعاء لمراجعة العرض والطلب في السوق وكذلك مدى التزام الأعضاء بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها. ومددت روسيا والمملكة العربية السعودية، تخفيضات الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو.

لكن من المتوقع أن تخفض روسيا إنتاجها إلى 9 ملايين برميل يوميا لتعويض الفائض الذي يتجاوز إنتاجها المتفق عليه. ومن غير المتوقع أن يقدم الوزراء في اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة توصيات جديدة بشأن السياسة، لكن من المرجح أن تستمر أسعار النفط في تلقي الدعم، بقيادة الانضباط السعودي القوي للالتزام بقيود الإنتاج.

وقالت شركة الخدمات المصرفية والبحثية في مجال الاستثمار في الطاقة، تي بي اتش وشركائها، في مذكرة: «مع استمرار السعودية في قيادة أوبك بتخفيضات منضبطة، فإن الكميات الإضافية المعطلة خلال الربع الثاني من شأنها أن تحافظ على عروض آبار النفط الخام وتوفر وجهة نظر داعمة بشأن استثمار رأس المال في الخدمة وزيادة التدفق النقدي لمشغلي التنقيب».

وقال باتريك دي هان محلل النفط لدى موقع جاس بادي دوت كوم، إن أسعار البنزين لسائقي السيارات في الولايات المتحدة قد تقفز بما يصل إلى 15 سنتا للجالون مع تراجع إمدادات الوقود العالمية بعد الهجمات الأخيرة التي شنتها أوكرانيا على مصافي تكرير روسية.

وقد يؤدي ارتفاع أسعار البنزين إلى إعاقة جهود الحكومة الأمريكية في مكافحة التضخم. وقد ساهم ارتفاع أسعار المضخات بالفعل في حدوث قفزة قوية في أسعار المستهلكين والمنتجين في فبراير. وتميل أسعار وقود السيارات إلى الارتفاع بشكل موسمي في هذا الوقت من العام مع خروج المصطافين إلى الطرق وتحول الولايات المتحدة إلى البنزين الصيفي الأكثر تكلفة. وقال دي هان إن تعطل مصافي التكرير الروسية قد يؤدي هذا العام إلى زيادة أسعار المضخات الأمريكية

بمقدار 5 إلى 15 سنتًا إضافيًا للغالون مقارنة «بتوقعاتنا السابقة في أبريل والتي تتراوح بين 3.36 و3.67 دولارًا للغالون. وقال دي هان إن أي صدمات إضافية في الإمدادات، مثل الانقطاعات غير المخطط لها في المصافي الأمريكية الكبرى، قد تدفع أسعار البنزين المحلية فوق 4 دولارات للجالون للمرة الأولى منذ عام 2022. وتم إغلاق حوالي ٪14 من طاقة التكرير في روسيا بسبب هجمات الطائرات بدون طيار، وحظرت البلاد صادرات البنزين لمدة ستة أشهر بينما زادت الواردات من روسيا البيضاء المجاورة في مارس لمعالجة النقص المحتمل في الوقود.

ومن المقرر أن تنخفض الصادرات الروسية من المنتجات النظيفة مثل البنزين والديزل بنسبة ٪30 إلى 1.2 مليون برميل يوميًا في أبريل، وفقًا لتحليل بيانات الشحن لشركة كبلر. وبلغ إجمالي مخزون البنزين في الولايات المتحدة 232.1 مليون برميل اعتبارًا من 22 مارس، أي أقل بنسبة ٪1 عن متوسط السنوات الخمس الماضية في هذا الوقت من العام.

ويتوقع بنك جولدمان ساكس أن يصل الطلب على وقود الطرق إلى ذروته بحلول عام 2032 مع تزايد شعبية السيارات الكهربائية، إذ يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على نفط الطرق بنسبة ٪5 ليصل إلى ذروة 50 مليون برميل يوميا بحلول عام 2032، مع احتمال انخفاض استخدام النفط لكل مركبة بشكل حاد لأنه من المتوقع أن تشكل السيارات الكهربائية أكثر من نصف مبيعات السيارات بحلول عام 2040

ويتوقع البنك الاستثماري أن الطلب العالمي على نفط الطرق يتجه نحو الانخفاض على طول هضبة طويلة بعد الذروة ويبقى بنسبة ٪4 فوق مستويات 2023 بحلول عام 2040، حيث يعوض الارتفاع في العدد العالمي للمركبات تقريبًا الانخفاض في استهلاك النفط لكل مركبة. وقال البنك في مذكرة انه يتوقع اختلافات كبيرة في توقيت الذروة في مختلف البلدان.

وقال جولدمان إن 1.7 مليار سيارة عالية ساهمت في 47% من الطلب على النفط لعام 2023، حيث يقود استهلاك البنزين حوالي نصف الطلب على الطرق. وسلطت الضوء على أن السيارات الكهربائية الجديدة، التي تعرفها على أنها مركبات تعمل بالبطاريات والسيارات الهجينة وليس السيارات الهجينة التقليدية، تؤثر الآن على الطلب على النفط.

ويتوقع البنك أن يؤدي ظهور سيارات الطاقة الجديدة ومكاسب كفاءة محركات الاحتراق الداخلي إلى تقليل استخدام الزيت لكل مركبة بنسبة ٪65 إلى 285 جالونًا لكل مركبة سنويًا بحلول عام 2040. ويتوقع جولدمان أن ينمو العدد العالمي من المركبات، بما في ذلك سيارات الطاقة الجديدة، بنسبة ٪60 بحلول عام 2040.

وقال جولدمان إن الطلب على نفط الطرق في الأسواق الناشئة باستثناء الصين من المتوقع أن ينمو حتى عام 2040، وهو ما يعوض تقريبًا الانخفاضات المستمرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقريبًا في الصين، حيث من المتوقع أن يصل الطلب إلى ذروته في عام 2025.

وقال البنك إن توقيت ذروة النفط على الطرق يمكن أن يتراوح من عام 2025 إلى ما بعد عام 2040 في ظل مسارات بديلة للنمو الاقتصادي وسيارات الطاقة الجديدة. وأضاف أن منتجات البتروكيميائيات والطائرات تتمتع بآفاق نمو أقوى. وتقع الحالة الأساسية لبنك جولدمان ساكس المتمثلة في هضبة النفط على الطريق الطويل بين توقعات وكالة الطاقة الدولية المنخفضة والتوقعات الأعلى لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول.

# أرامكو ترسي عقودًا بقيمة 7.7 مليارات دولار لتوسعة معمل الغاز في الفاضلي

## الرياض

أرست أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات، أمس عقودًا للهندسة والمشتريات والبناء بقيمة 7.7 مليارات دولار أمريكي لتنفيذ توسعة كبيرة بمعمل الغاز في الفاضلي التابع لها بالمنطقة الشرقية، ومن المتوقع أن يرفع المشروع طاقة معالجة الغاز في المعمل من 2.5 إلى ما يصل لنحو 4 مليارات قدم مكعبة قياسية يوميًا.

ويُتوقع أن تُسهم طاقة المعالجة الإضافية التي تبلغ 1.5 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا في إستراتيجية الشركة لرفع إنتاج الغاز بأكثر من 60 % بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات 2021، ومن المرتقب أن تضيف توسعة معمل الغاز في الفاضلي 2300 طن متري إضافي يوميًا لإنتاج الكبريت، ويُتوقع اكتمالها بحلول نوفمبر 2027.

وأكد النائب التنفيذي للرئيس للخدمات الفنية في أرامكو السعودية وائل الجعفري، أن ترسية هذه العقود تعكس هدف أرامكو السعودية بزيادة إمدادات الغاز الطبيعي، ودعم جهود خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتوفير المزيد من النفط الخام لتحقيق قيمة مضافة لأعمال التكرير والتصدير، وبهذا التعاون مع الشركات العالمية الرائدة التي تم التوقيع معها، تمضي أرامكو قُدمًا في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتعلق بزيادة إنتاج الغاز، وتدعم هذه التوسعة طموحاتها لتطوير أعمال الهيدروجين منخفض الكربون، في حين تُعد السوائل المصاحبة لإنتاج الغاز كمادة خام ذات أهمية في صناعة البتروكيميائيات.

وأرست أرامكو السعودية عقود الهندسة والتوريد والإنشاء لمشروع زيادة الطاقة الإنتاجية بمعمل الغاز في الفاضلي على كلٍّ من: شركة سامسونج الهندسية، وشركة «جي إس» للهندسة والإنشاءات، وشركة نسما وشركائها.

# 5 مصادر في «أوبك+» تستبعد توصية لجنة المراقبة الوزارية تغيير سياسة الإنتاج الاقتصادية

قالت خمسة مصادر في تحالف أوبك+ لـ«رويترز»: إن من غير المرجح أن توصي لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة للمجموعة بأي تغير في سياسة إنتاج النفط خلال اجتماعها غدا الأربعاء بالتزامن مع بلوغ أسعار النفط أعلى مستوياتها هذا العام.

ويعقد التحالف، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)وحلفاء، اجتماعا عبر الانترنت للجنة المراقبة الوزارية المشتركة غدا الأربعاء لدارسة تطورات السوق والتزام الأعضاء بتخفيضات الإنتاج التي اتفقوا بالفعل على تمديدها.

وارتفعت أسعار النفط هذا العام مدعومة بنقص في الإمدادات وهجمات على بنية تحتية للطاقة في روسيا والحرب في الشرق الأوسط.

ووصل خام برنت إلى 89 دولارا للبرميل اليوم الثلاثاء، ارتفاعا من 77 دولارا في نهاية 2023.

وقال اثنان من المصادر طلبا عدم نشر اسميهما نظرا لأنه غير مسموح لهما بالحديث علنا، إنهما يتوقعان اجتماعا سلسا، وأشارا إلى القرار السابق بتمديد تخفيضات الإنتاج. ومن المقرر أن ينعقد الاجتماع في الساعة 11:00 بتوقيت جرينتش.

واتفق أعضاء أوبك+، بقيادة السعودية وروسيا، الشهر الماضي على تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا لدعم السوق.

وتعد التخفيضات طوعية إذ لا يجري تقسيمها بين جميع أعضاء المجموعة.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك الجمعة: إن روسيا قررت التركيز على خفض إنتاج النفط بدلا من الصادرات في الربع الثاني من أجل توزيع تخفيضات الإنتاج بالتساوي مع الدول الأعضاء الأخرى في «أوبك+».

وعندما ينتهي قرار الخفض الطوعي في نهاية يونيو، من المقرر أن ينخفض إجمالي التخفيضات من «أوبك+» إلى 3.66 مليون برميل يوميا بحسب المتفق عليه في خطوات سابقة بدأت في 2022.

تجمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة دول «أوبك+» الرائدة بما في ذلك السعودية وروسيا والإمارات.

وتجتمع اللجنة عادة كل شهرين ويمكنها تقديم توصيات لتغيير السياسة، ويمكن بعد ذلك مناقشة التوصيات والتصديق عليها في اجتماع وزاري كامل يضم جميع الأعضاء.

# أسعار النفط تلامس أعلى مستوياتها في 2024 بدعم مخاطر تتعلق بالإمدادات الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط اليوم بعد جلسة دفعت خلالها هجمات أوكرانية على منشآت طاقة روسية وتصاعد الصراع في الشرق الأوسط خام برنت إلى ما فوق 89 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ أكتوبر.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 1.50 دولار، أو 1.7 % إلى 88.92 دولار للبرميل عند التسوية بعد أن لامست الأسعار ذروة عند 89.08 دولار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم مايو 1.44 دولار، أو نحو 1.7 %، إلى 85.15 دولار عند التسوية بعد أن لامست ذروة عند 85.46 دولار، في أعلى مستوى أيضا لهذا الخام منذ أكتوبر.

وقصفت أوكرانيا إحدى أكبر مصافي التكرير الروسية في هجوم بطائرات مسيرة قالت روسيا في البداية إنها صدته.

وقالت شركة جازبروم إن إنتاج المشتقات النفطية توقف أيضا في محطة معالجة الغاز في أستراخان الروسية التي تسيطر عليها الشركة، عملاق الطاقة في روسيا، بعد توقف يتعلق بإصلاحات في 30 مارس، لتؤكد بذلك تقريرا سابقا لرويترز.

ويشير تحليل أجرته رويترز لصور تظهر تأثير الهجوم إلى أنه أصاب وحدة تكرير رئيسة بالمصفاة تمثل نحو نصف إجمالي الطاقة الإنتاجية السنوية للمصفاة البالغة 340 ألف برميل يوميا. والأضرار ليست جسيمة فيما يبدو.

وقالت موسكو إن مخزون البنزين والديزل في روسيا ما زال مرتفعا.

وتواجه روسيا، وهي من بين أكبر ثلاثة منتجين للنفط في العالم وواحدة من أكبر مصدري المنتجات النفطية، هجمات أوكرانية على مصافي النفط وهاجمت روسيا أيضا البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وفي مكان آخر، قالت منظمة بيئية إن قمرا اصطناعيا أوروبيا رصد تسربا نفطيا في شمال بحر قزوين بالقرب من حقل كاشاجان النفطي العملاق في قازاخستان.

وتترقب الأسواق أيضا اجتماع وزاري لتحالف أوبك+ الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، غدا الأربعاء. ولا يرجح أن يوصي الاجتماع بأي تغيير في سياسة إنتاج النفط.

ويتوقع ارتفاع الطلب على النفط بعد توسع نشاط التصنيع في الصين في مارس للمرة الأولى في ستة أشهر، وفي الولايات المتحدة لأول مرة في عام ونصف العام.

# أسواق النفط تترقب غدا الاجتماع الوزاري لـ «أوبك+» ومحللون لـ «الاقتصادية»: فعالية التخفيضات رفعت برنت 11 % منذ بداية العام

## أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تنطلق غدا الأربعاء أعمال الاجتماع الوزاري للجنة مراقبة الإنتاج في تحالف «أوبك+» وهو الاجتماع الذي يحظى بمتابعة قوية من أسواق النفط، فيما تذهب أغلب التكهنات إلى أن المجموعة ليس لديها خطط لإجراء تغييرات على اتفاق الإنتاج الخاص بها.

ومع ظهور بيانات الطلب الجديدة تستمر أسعار النفط في في الارتفاع منذ بداية العام الجاري حيث ارتفع خام برنت بنسبة 11 % ولقد وجدت السوق أساسا أكثر ثباتا مع تداول خام برنت فوق 80 دولارا لفترة من الوقت مدعوما بما يبدو وكأنه توقعات طلب أفضل من المتوقع.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن «أوبك+» قامت بخفض الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يوميا رغم توقعات بشأن نمو أبطأ بكثير للنفط الصخري الأمريكي هذا العام، لافتين إلى أن التخفيضات كانت فعالة.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، أن توترات البحر الأحمر أدت إلى إعادة تنظيم واسعة النطاق للنقل البحري ما أضاف ما لا يقل عن 100 ألف برميل يوميا إلى الطلب العالمي اليومي على النفط.

وأوضح أن هجمات الطائرات دون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية أثرت في إمدادات الوقود وأثارت مخاوف بشأن إمدادات الخام.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن الأحداث الطارئة وأي شيء خارج عن المألوف يمكن أن يدفع الأسعار إلى الارتفاع بشكل حاد مشيرا إلى توقعات شركة «إنرجي إنتلجنس» بحدوث حالة من العرض الأضعف من المتوقع والطلب الأقوى من المتوقع.

وأشار إلى أن برنت ما زال أمامه ارتفاع إذا صدقت توقعات المحللون في بعض أكبر البنوك وسط استمرار تشديد العرض حيث صار العرض المحدود حقيقة بالفعل و هذا هو ما تتفاعل معه الأسعار مع ظهور تقارير عن انخفاض مخزونات النفط العالمية وانخفاض إنتاج «أوبك+».

وكانت خمسة مصادر في تحالف «أوبك+» قالت لـ«رويترز» إن من غير المرجح أن توصي لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة للمجموعة بأي تغير في سياسة إنتاج النفط خلال اجتماعها غدا الأربعاء بالتزامن مع بلوغ أسعار النفط أعلى مستوياتها هذا العام.

واتفق أعضاء «أوبك+»، بقيادة السعودية وروسيا، الشهر الماضي على تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية بمقدار 2.2

مليون برميل يوميا لدعم السوق. وتعد التخفيضات طوعية ولا يجري تقسيمها بين جميع أعضاء المجموعة.

# جغرافية السعودية .. لوحة فنية تخلت عن اللون الأصفر لصلحة «الأخضر»

## عبدالرحمن عابد من الرياض

## الاقتصادية

إذا طلبت من أحد الرسامين تشكيل السعودية في لوحة فنية، خلال عشرينيات القرن الماضي، فأول ما سيختاره اللون الأصفر معبرا عن «الربع الخالي»، أكبر صحراء رملية متصلة في العالم، لكن إن كررت الطلب اليوم، فسيطغى على لوحته اللون الأخضر الذي يحكي باختصار، كيف تحولت دولة كانت الصحراء عنوانها الرئيس، إلى وطن من كثرة نموه صار اللون الأخضر ليس فقط لون رايته، ولكن حقيقة تتلمسها في كل بقعة جغرافية، من الجوف إلى جازان، ومن مكة إلى الدمام.

وإن كان الرسام لا يحتاج سوى بضعة ثوان ليصبغ فرشته باللون الجديد، بيد أن الأمر على مستوى الدول ليس بهذه البساطة، حيث سعت المملكة منذ عقود إلى الحفاظ على البيئة، لكن الوتيرة ظلت بطيئة حتى 2021 حين أطلق الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، مبادرة السعودية الخضراء، وبعد عامين، صدر قرار مجلس الوزراء بتحديد يوم رسمي من كل عام للمبادرة كمناسبة سنوية للتوعية بأهمية العمل البيئي.

يستهدف اليوم الرسمي للمبادرة الذي حل في 27 مارس الماضي، الكشف عن دور المملكة في تحقيق الاستدامة وحماية الحياة على كوكب الأرض من التدهور البيئي، إضافة إلى توعية الأجيال الجديدة بقضايا كوكبهم، وتسليط الضوء عليها محليا ودوليا، وليس أفضل من مناسبة وطنية لتحقيق ذلك، وهذا ما دل عليه الإقبال الكبير من السعوديين للمشاركة في اليوم الذي يدعو كل المشاركين فيه إلى بعض الخطوات البسيطة مثل تقليل استهلاك الطاقة وزراعة الأشجار والتوعية بأهمية مبادرة السعودية الخضراء واستخدام وسائل النقل العام أو المشي أو ركوب الدراجة بدلا من القيادة.

إضافة إلى ذلك، فهناك آلاف الفاعليات التي نظمتها أجهزة الدولة من الهيئات والوزارات والإدارات التعليمية للتعريف أكثر بمبادرة السعودية الخضراء، التي استهدفت وقت إطلاقها في 2021، زراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة بحلول 2030، وحماية 30 % من المناطق البرية والبحرية السعودية، وخفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنويا، فضلا عن توسيع نطاق العمل المناخي بمبادرات مثلت استثمارات تزيد على 186 مليار دولار، وزيادة السعة الإنتاجية لمشروعات الطاقة المتجددة وإصلاح عشرات الآلاف من هكتارات الأراضي المتدهورة.

ولأن الأهداف كبيرة، فالنتائج جاءت أكبر، إذ وحدت المملكة جهود القطاعين الحكومي والخاص، واستطاعت خلال عامين إطلاق 77 برنامج مختلف باستثمارات تجاوزت قيمتها 700 مليار ريال سعودي لتحقيق أهداف المبادرة، وبحسب

الأرقام الرسمية، فحتى الربع الثالث من 2023، تمت زراعة 43.0 مليون شجرة في مختلف أنحاء السعودية، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، وتحقيق زيادة بنسبة 300 % في السعة الإنتاجية في خفض انبعاثات الكربون، إضافة إلى أكثر من 8 غيغا واط في السعة الإنتاجية لمشروعات الطاقة المتجددة، وحماية 18.1 % من المناطق البرية، و6.49 % من المناطق البحرية، بجانب إعادة توطين 1669 حيوانا مهددا بالانقراض مثل المها العربي والنمر العربي.

تلك الإنجازات نتاج مبادرة السعودية الخضراء التي يعتقد البعض أنها الوحيدة ضمن جهود المملكة، لكن الحقيقة أن هناك عشرات المبادرات الأخرى مثل الشرق الأوسط الأخضر، التي تعد أول تحالف إقليمي من نوعه تستهدف من خلاله المملكة زراعة 50 مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط، واستصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي، إضافة إلى خفض الانبعاثات وإزالة أكثر من 670 مليونا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

لذلك، فإن 27 مارس لن يكون مناسبة وطنية للتوعية بخطر التغيرات المناخية المتوقع أن تصل تكلفتها حتى 2060 نحو 24 تريليون دولار بحسب جامعة كوليدج بلندن، بل فرصة أكبر للتصدي لهذا الخطر كما فعلت المملكة بتخصيص 188 مليار دولار حتى الآن لمواجهته، وجعلته من قبل هدفا أساسا في رؤية 2030 لتحسين جودة الحياة على الكوكب، أما السعوديون فقد أثبتوا جدارتهم بمتطوعين وصل عددهم في مبادرات التشجير خلال عامين إلى 150 ألفا، ولعلنا في السنوات القريبة نرى 27 مارس مناسبة عالمية بروح سعودية كساعة الأرض في 31 مارس التي تطفأ الأنوار فيها حفاظا على البيئة.

# العراق... توقعات بالاكتفاء الذاتي من الغاز خلال سنوات قليلة

## بغداد: فاضل النشمي

## الشرق الأوسط

بعدما وصفت اتجاهات «متشائمة» العقد الذي وقعه العراق الأسبوع الماضي من أجل استيراد الغاز الإيراني لتوليد الطاقة الكهربائية، بأنه استمرار لنزف العملة الصعبة وبقاء البلاد رهينة «التقلبات» الإيرانية، قالت مصادر رسمية إن بغداد يمكنها الاكتفاء ذاتياً من حاجتها إلى النفط والغاز خلال السنوات القريبة المقبلة.

ومن بين ما يعنيه توقيع العقد الجديد، بقاء العراق ضمن لائحة أكثر عشر دول في العالم لجهة إنفاقها على دعم الطاقة الأولية؛ حيث ينفق نحو 25 مليار دولار سنوياً، تذهب منها نحو 6 مليارات لاستيراد الغاز الإيراني، بحسب وزارة الكهرباء التي قالت، الأربعاء الماضي، إن وزيرها زياد علي فاضل «وقّع عقد توريد الغاز مع شركة الغاز الوطنية الإيرانية لمدة 5 سنوات، وبمعدلات ضخ تصل إلى 50 مليون متر مكعب يومياً». وتتفاوت كميات الغاز المستورد، وفقاً للبيان، بحسب حاجة المنظومة لصالح إدامة زخم عمل محطات الإنتاج، ومواكبة ذروة الأحمال والطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

وبدأت عملية استيراد الغاز الإيراني منذ نحو 8 سنوات بمتوسط 25 مليون متر مكعب يومياً. وغالباً ما يصيب التلكؤ عمليات الاستيراد في فصل الصيف ما يؤدي إلى تراجع إنتاج الطاقة في العراق إلى معدلات عالية وتتسبب في مشكلات كبيرة للحكومة نتيجة حالة التذمر الشعبي والاحتجاجات التي رافقت تلك الحالة في سنوات غير قليلة.

ويستورد العراق الغاز من خطوط الأنابيب التي تدخل أراضيه في محافظتي البصرة وديالى المحاذيتين لإيران، ويذهب الغاز إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية في عدة محافظات.

وأشارت وزارة الكهرباء في بيانها، إلى أن التوقيع الجديد «يهدف إلى إدامة زخم عمل محطات الإنتاج، ومواكبة ذروة الأحمال والطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، ريثما يكتمل تأهيل حقول الغاز الوطنية وسد حاجة الكهرباء».

وغالباً ما تواجه عملية تسديد العراق ما يترتب من أموال استيراد الغاز الإيراني المقدرة بنحو 11 مليار دولار صعوبات عديدة نتيجة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن ضد طهران، ودرجت الولايات المتحدة الأميركية منذ سنوات على منح بغداد إعفاءات لدفع بعض مستحقات إيران المالية. وكان آخر إعفاء منحته لبغداد في شهر مارس (آذار) الماضي.

وتعتمد عملية تسديد ديون العراق المستحقة لإيران على قيام الأخيرة بـ«ترشيح الشركات لتحميل المنتجات المكررة من المصافي العراقية، وعندما تباع تلك المنتجات، يدفع المشترون لإيران بدلاً من العراق، ويتم خصم المبالغ من ديون العراق»، بحسب أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل المرسومي، وهذا الترتيب ناجم عن «عدم قدرة العراق على البيع مباشرة إلى إيران التزاماً بالعقوبات الأميركية ضدها».

ويقول المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، عاصم جهاد، إن عقد الخمسين مليون متر الذي أعلنت عنه وزارة الكهرباء مع الجانب الإيراني يعادل نحو 1200 مليون قدم مكعبة قياسية، ما يعادل نحو 40 في المائة من حاجة العراق للغاز.

ويؤكد جهاد في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، أن «العراق ينتج 1500 مليون قدم مكعبة قياسية وتمثل نحو 60 في المائة من حاجة البلاد».

ورداً على الانتقادات التي تواجهها الحكومات العراقية منذ سنوات بشأن إخفاقها في إنتاج الغاز مع تربع العراق على قمة الدول المنتجة للنفط، يقول جهاد إن «الغاز الموجود هو ذلك المصاحب لعمليات استخراج النفط، وليس لدينا مكامن غازية في باطن الأرض مثلما هو موجود في قطر مثلاً... وتتناسب عملية استخراج الغاز لدينا مع حجم النفط المتخرج، بمعنى لو زادت كمية النفط على سقفها الحالي المقدر بنحو 4 ملايين فسيتضاعف حجم إنتاج الغاز».

ويرى جهاد أن عملية استيراد الغاز من إيران تناسب العراق، بالنظر «لقرب المسافة بين البلدين وهذا يسهل العملية ويقلل من تكاليف النقل، ثم إن معظم دول جوار العراق ليس لديها غاز».

ويؤكد أن العراق سيكون قادراً في السنوات المقبلة على الاكتفاء ذاتياً من الغاز، خاصة مع العقود الكثيرة التي قامت وزارة النفط بإبرامها خلال السنوات الأخيرة، «وستضيف جولة التراخيص الخامسة التي وقعت العام الماضي 1000 مليون قدم مكعبة قياسية، ولدينا أيضاً جولة الحلق، وستركز الجولة السادسة التي تركز على مناطق الوصل والأنبار التي تحتل مساحة واسعة من توقعات وجود الغاز كميات إضافية من الإنتاج الغازي».

وكان رئيس الوزراء محمد السوداني، قال خلال توقيع جولة التراخيص الخامسة في فبراير (شباط) 2023، إن بلاده «ستصل إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز خلال 3 سنوات».

ووقعت وزارة النفط، أول من أمس، مذكرة تفاهم مع شركتي «سيمنز إنرجي» و«شلمبرغير» لاستثمار وإيقاف حرق الغاز من الحقول النفطية ضمن الخطة المعجلة للوزارة، وتحويله إلى طاقة منتجة ومفيدة لرفد محطات توليد الطاقة الكهربائية والشبكة الوطنية، بحسب بيان صادر.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط السيد حيان عبد الغني خلال حفل التوقيع، إن «الوزارة تهدف من خلال هذه المذكرة والعقود الملحقة بها إلى تنفيذ الخطة المعجلة لاستثمار ومعالجة كميات الغاز من الحقول النفطية».

# وكالة: صادرات إيران النفطية تبلغ 35 مليار دولار في 12 شهراً

## الشرق الأوسط

نقلت وكالة أنباء العمال الإيرانية (إلنا) عن رئيس الجمارك الإيرانية محمد رضواني فر قوله إن صادرات النفط الإيرانية بلغت 35.8 مليار دولار خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في مارس (آذار) 2024.

وتأتي هذه الأرقام رغم إعادة فرض الولايات المتحدة للعقوبات على طهران في عام 2018، حيث سمحت المشتريات الصينية من النفط الإيراني للبلاد بالحفاظ على ميزان تجاري إيجابي، بحسب «رويترز».

وأوضح رضواني فر أنه لولا صادرات النفط، لسجلت إيران عجزاً تجارياً قدره 16.8 مليار دولار.

وأشار أيضاً إلى أن إجمالي التجارة سجل زيادة بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى قيمة 153 مليار دولار، منها 86.8 مليار دولار صادرات إيرانية.

# روسيا تعتزم تطوير إنتاج معدات الغاز الطبيعي المسال لزيادة الإنتاج

## الشرق الأوسط

في وقت تهدف فيه موسكو لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 100 مليون طن بحلول عام 2030، من 32.9 مليون طن في عام 2023، أعلنت السلطات الروسية أنها ستوقع خطاب نوايا مع شركة «نوفاتك» لإنتاج الغاز، لتطوير معدات لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وستكون الآلية الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية هي خريطة الطريق حتى عام 2030، التي تخضع لموافقة وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الطاقة وشركة «نوفاتك»، بحسب وكالة «إنترفاكس».
ومن المتوقع أن يوقع على الوثيقة نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك، والرئيس التنفيذي لشركة «نوفاتك» ليونيد ميخيلسون.

وينص الاتفاق على أن «المنظمات المهتمة» ستوفر التمويل المشترك لخريطة الطريق بمبلغ يساوي على الأقل ما توفره الميزانية الفيدرالية. كما يدعو إلى تعاون متبادل المنفعة مع المنظمات الصناعية والبحثية والتعليمية، وتطوير علاقات السوق واستبعاد أي إجراءات أحادية تهدف إلى تقييد المنافسة.

وستتعهد الحكومة، وفق بيان رسمي، «بخلق بيئة تنظيمية مريحة وإزالة العوائق الإدارية؛ وإنشاء أنظمة قانونية تجريبية، بما في ذلك توسيع فرص الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر؛ وتقديم الحوافز الضريبية والدعم المالي، بما في ذلك في شكل استثمارات بالميزانية إذا لزم الأمر».

وستقوم «نوفاتك» بدورها في جذب المنظمات المهتمة لإجراء البحث والتطوير، وإنشاء آلية لجذب الشركاء وتنسيق أعمالهم، وتمثيل مصالحهم بالتعاون مع الحكومة.

# الولايات المتحدة تصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم متجاوزة أستراليا وقطر

## واشنطن: هبة القدسي

## الشرق الأوسط

أعلنت وزارة الطاقة الأميركية أن صادرات الولايات المتحدة من الوقود الأحفوري خلال عام 2023 تجاوزت صادرات المصدرين الرئيسيين قطر وأستراليا مع زيادة بنسبة 12 في المائة في شحنات الغاز الأميركي عما كانت عليه في عام 2022. وبلغ متوسط صادرات الغاز الطبيعي الأميركي المسال 11.9 مليار قدم مكعبة يومياً بزيادة 1.3 مليار قدم مكعبة يومياً مقارنة بعام 2022.

بينما تراوحت صادرات الغاز الطبيعي المسال من أستراليا وقطر - أكبر مصدرين للغاز الطبيعي المسال - بين 10.1 مليار قدم مكعبة يومياً إلى 10.5 مليار قدم مكعبة. وتحتل روسيا وماليزيا المركزين الرابع والخامس كأكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم خلال السنوات الخمس الماضية (2019 إلى 2023). وفي عام 2023، وصل متوسط صادرات الغاز الطبيعي المسال من روسيا إلى 4.2 مليار قدم مكعبة يومياً، بينما وصلت صادرات ماليزيا إلى 3.5 مليار قدم مكعبة يومياً.

وأوضحت وزارة الطاقة الأميركية أن صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال زادت في النصف الأول من عام 2023 بعد عودة شركة «فري بورت» للغاز الطبيعي المسال إلى الخدمة في فبراير (شباط) 2023 وزادت إلى الإنتاج الكامل بحلول أبريل (نيسان). وقد أدى الطلب القوي نسبياً على الغاز الطبيعي المسال في أوروبا وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الدولية إلى دعم زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية هذا العام.

وسجلت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال أرقاماً قياسية شهرية أواخر العام الماضي، حيث بلغت 12.9 مليار قدم مكعبة يومياً في نوفمبر (تشرين الثاني)، تليها 13.6 مليار قدم مكعبة يومياً في ديسمبر (كانون الأول). وتقدر وزارة الطاقة أن استخدام طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وصل إلى متوسط 104 في المائة من القدرة الاسمية و86 في المائة من القدرة القصوى عبر محطات الغاز الطبيعي المسال السبع في الولايات المتحدة العاملة في عام 2023.

لمن يذهب الغاز الأميركي؟

على غرار عام 2022، ظلت أوروبا (بما في ذلك تركيا) الوجهة الرئيسية لصادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية في عام 2023، حيث تمثل 66 في المائة (7.8 مليار قدم مكعبة يومياً) من الصادرات الأميركية، تليها آسيا بنسبة 26 في المائة (3.1 مليار قدم مكعب يومياً).

وفي عام 2023، واصلت أوروبا (الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة بالإضافة إلى المملكة المتحدة) استيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة للتعويض عن فقدان الغاز الطبيعي الذي تم توفيره سابقاً عبر خطوط الأنابيب من روسيا. واستمرت قدرة أوروبا على استيراد الغاز الطبيعي المسال في التوسع، حيث زادت بأكثر من الثلث بين عامي 2021 و2024.

وكانت الدول التي استوردت معظم الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة هي هولندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، حيث بلغ إجمالي صادراتها 35 في المائة (4.2 مليار قدم مكعبة يومياً) من جميع صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية. زادت واردات الغاز الطبيعي المسال إلى هولندا بعد توسيع محطة إعادة الغاز الطبيعي المسال، وتشغيل وحدتين عائمتين جديدتين للتخزين وإعادة التحويل (FSRUs). وبدأت ألمانيا في استيراد الغاز الطبيعي المسال في عام 2023 عندما تم تشغيل ثلاث وحدات FSRU جديدة. وتتوقع وزارة الطاقة الأميركية أن يتم تشغيل أربع محطات أخرى (ثلاث منها عبارة عن وحدات FSRU) بين عامي 2024 و2027.

وفي آسيا، تلقت كل من اليابان وكوريا الجنوبية 0.8 مليار قدم مكعبة يومياً من صادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، وهي رابع وخامس أكبر حجم لصادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية حسب الدولة في عام 2023. وزادت اليابان والصين والهند وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بمجموع 0.6 مليار قدم مكعبة يومياً مقارنة بعام 2022. وبدأت الفلبين وفيتنام في استيراد الغاز الطبيعي المسال في عام 2023؛ واستوردت الفلبين شحنات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في شهري أكتوبر ونوفمبر فقط.

وفي أميركا اللاتينية، استمرت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى البرازيل في الانخفاض العام الماضي مع استمرار البرازيل في استخدام الطاقة الكهرومائية بشكل رئيسي لتوليد الكهرباء. وبلغت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى البرازيل ذروتها في عام 2021، عندما شهدت البلاد أسوأ موجة جفاف منذ أكثر من 90 عاماً.

حسابات «أوبك»

أصبحت الولايات المتحدة معتادة على استيراد الكثير من احتياجاتها من الوقود من الخارج، الأمر الذي جعلها عرضة لتأثيرات انخفاض الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على أسعار النفط والطاقة العالمية. وتقول الإدارة الأميركية إن محاولات «أوبك بلس» -التي تضم روسيا- لخفض الإمدادات لن يكون له تأثير في دفع أسعار النفط إلى

الارتفاع، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الولايات المتحدة تمثل حالياً حصة كبيرة من الإنتاج العالمي.

وأوضحت وزارة الطاقة الأميركية أن الفضل في الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز المسار يرجع إلى تكنولوجيا الحفر الأفقي، وهو النهج الخارق المعروف على نطاق واسع باسم «التكسير الهيدروليكي»، والذي مكّن من الاستفادة من الاحتياطيات الهائلة في الصخور التي لم يكن من الممكن الوصول إليها سابقاً، خاصة في ولايات داكوتا الشمالية، وبنسلفانيا، وغرب تكساس.

وتواجه إدارة الرئيس بايدن اتهامات من الجمهوريين بتدمير صناعة الحفر الأميركية بلوائح وقوانين حماية المناخ، حيث ألقى المشرعون الجمهوريون اللوم على سعي الرئيس جو بايدن للحصول على المزيد من الطاقة الخالية من الكربون في أي ارتفاع في أسعار الوقود.

اعتراض نشطاء المناخ

وفي المقابل، تواجه إدارة الرئيس بايدن أيضاً انتقادات وضغوطا سياسية متزايدة – خاصة من نشطاء حماية المناخ– بشأن صادراتها من الغاز الطبيعي ومشروعات الوقود الأحفوري. وفي محاولة لتخفيف وطأة هذه الاعتراضات على صادرات الغاز الأميركي المتزايدة، أوقفت الإدارة مؤقتاً الموافقات على بعض مشاريع تصدير الغاز الطبيعي الجديدة في وقت سابق من هذا العام -على الرغم من أن هذا الإيقاف المؤقت لا يؤثر على الصادرات الحالية أو المشاريع التي هي قيد الإنشاء بالفعل.

# أسعار النفط قرب أعلى مستوى في 6 أشهر وسط تصاعد التوتر بالشرق الأوسط

## الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط يوم الثلاثاء مدعومة بمؤشرات على أن الطلب قد يتحسن في الصين والولايات المتحدة، أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم، وتزايد المخاوف من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط الذي قد يؤثر على الإمدادات من المنطقة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو (حزيران) 58 سنتاً إلى 88 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 06:41 بتوقيت غرينتش. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر مايو (أيار) 58 سنتاً إلى 84.29 دولار للبرميل، بعد أن بلغت أعلى مستوى إغلاق لعقد شهر أقرب استحقاق منذ 27 أكتوبر (تشرين الأول) في الجلسة السابقة.

وقال الخبير الاستراتيجي في السوق في «أي جي» إيغ ييب جون رونغ في رسالة بالبريد الإلكتروني «تستمر المحفزات الصعودية لأسعار النفط في التراكم، مع توفر الظروف الاقتصادية الأقوى من المتوقع في الصين والولايات المتحدة، توقعات أكثر تفاؤلاً للطلب، في حين تستمر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في التصاعد بمشاركة إيران».

وكان نشاط التصنيع توسع في مارس (آذار) في الصين للمرة الأولى منذ ستة أشهر، وفي الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ عام ونصف، وهو ما من شأنه أن يترجم إلى ارتفاع الطلب على النفط هذا العام. وتعد الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وثاني أكبر مستهلك، في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك.

وفي الشرق الأوسط، أسفرت غارة إسرائيلية على السفارة الإيرانية في سوريا عن مقتل سبعة مستشارين عسكريين، من بينهم ثلاثة من كبار القادة، مما يمثل تصعيداً في الحرب في غزة بين إسرائيل و«حماس» التي تدعمها إيران.

أثار اتساع نطاق الصراع الذي امتد منذ ما يقرب من نصف عام ليشمل إسرائيل التي تقاتل إيران بشكل مباشر مخاوف بشأن التأثيرات على إمدادات النفط.

وكتب محللو «إي إن زد» في مذكرة: «حتى الآن، لم تشعر السوق بالقلق بشأن انقطاع الإمدادات، مع استمرار احتواء الحرب. وقد يؤدي تورط إيران إلى تهديد إمداداتها النفطية».

وتعقد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها، في إطار ما يعرف بـ«أوبك بلس»، اجتماعاً عبر الإنترنت للجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لها يوم الأربعاء لمراجعة تنفيذ السوق والأعضاء لتخفيضات الإنتاج. ومن المتوقع أن يلتزم الأعضاء بسياسة الإمدادات الحالية التي تدعو إلى خفض الإنتاج الطوعي بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً حتى نهاية الربع الثاني.

وانخفض إنتاج «أوبك» الشهر الماضي بمقدار 50 ألف برميل يومياً، مما يشير إلى أن التخفيضات الطوعية لها بعض التأثير.

وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك «دي بي إس»، في رسالة بالبريد الإلكتروني «إن الانضباط العالي في تخفيضات الإنتاج من جانب أعضاء (أوبك بلس) محسوس على أرض الواقع، وتضع السوق في الاعتبار أيضاً تخفيضات أكبر في الإنتاج من روسيا في الأشهر الثلاثة المقبلة (بدلاً من بعض تخفيضات الصادرات في وقت سابق)».

وأضاف: «بالإضافة إلى أحداث المخاطر الجيوسياسية المستمرة بما في ذلك الهجوم الأخير على السفارة الإيرانية في سوريا، فإن هذا قد يدفع أسعار النفط نحو 90 دولاراً للبرميل على المدى القريب».

# «أكوا باور» السعودية تشغل مشروع سيرداريا في أوزبكستان جزئياً

## اقتصاد الشرق

أعلنت شركة «أكوا باور» السعودية عن بدء التشغيل التجاري الجزئي لمشروع «سيرداريا» لتوليد الطاقة بدورة الغاز المركبة في أوزبكستان، وفق إفصاح للشركة على موقع سوق الأسهم السعودية (تداول). قالت الشركة يوم الأربعاء إنها تلقت أمس إفادة شركة المشروع باستلام شهادة التشغيل التجاري الجزئي من الشبكة الكهربائية الوطنية في أوزبكستان لمشروع «سيرداريا» الواقع في مدينة شيرين بمنطقة سيرداريا في أوزبكستان.

أوضحت أنه نتج عن هذه القدرة الاضافية والبالغة 461 ميغاواط، وصول الطاقة الإنتاجية إلى 918 ميغاواط، وستصل إلى 1500 ميغاواط عند اكتمال المحطة. وبذلك يكون المشروع حقق التشغيل التجاري بنسبة 61.2% من طاقته الإجمالية.

قالت الشركة في الإفصاح إن حصتها في المشروع تبلغ 51%، متوقعة أن يظهر الأثر المالي للتشغيل ابتداءً من الربع الثاني من عام 2024.

تبلغ تكلفة المشروع 1.2 مليار دولار، ويتم تطوير المحطة وفق اتفاقية البناء والتملك والتشغيل ونقل ملكية، لتتولى «أكوا باور» قيادة تنفيذ الأعمال الإنشائية والهندسية لها وتشغيلها وصيانتها، وفق الموقع الإلكتروني للشركة، موضحة أن «جي أس سي ناشونال جريد أوف أوزبكستان» هي مشتري الطاقة الأوحد لإنتاجية المشروع.

تتوقع «أكوا باور»، حسب موقعها الإلكتروني أن «يزيد معدل كفاءة المحطة على نسبة 60%، ما يجعلها قادرة على توفير الغاز الطبيعي المستخدم حالياً في إنتاج الكهرباء بمقدار الضعف تقريباً».

تمتلك الشركة السعودية محفظة تضم 12 مشروعاً في جمهورية أوزبكستان، منها 11 مشروعاً يقوم كلياً على الطاقة المتجددة. تُعد أوزبكستان ثاني أكبر سوق استثمارية لشركة «أكوا باور» من حيث قيمة الاستثمارات الإجمالية، بعد سوقها الرئيسية المملكة العربية السعودية، إذ أعلنت شركة إنتاج الطاقة، نهاية عام 2022 ، عن توقيع 3 اتفاقيات نهائية مع حكومة البلاد الواقعة في آسيا الوسطى لإنشاء محطة لطاقة الرياح بقدرة 1.5 غيغاواط، باستثمارات تصل إلى 2.4 مليار دولار.

# بلومبرغ: إنتاج أوبك النفطي في مارس من دون تغيير عن الشهر السابق

## اقتصاد الشرق

بقي إنتاج «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) من النفط الخام ثابتاً الشهر الماضي، في حين تعثر بعض الأعضاء في تنفيذ التخفيضات المتفق عليها.

ضخت المنظمة 26.86 مليون برميل من النفط الخام يومياً في مارس، وفقاً لمسح أجرته «بلومبرغ»، وهو مستوى لم يتغير كثيراً عن الشهر السابق له.

بعد ثلاثة أشهر من التوصل إلى تمديد الاتفاق الذي يهدف إلى دعم أسعار النفط عن طريق خفض الإنتاج، تلتزم العديد من دول المنظمة مثل السعودية والكويت بالاتفاق، لكن البعض الآخر لا يلتزم بذلك، فالعراق والإمارات والغابون تضخ عدة مئات الآلاف من البراميل يومياً فوق الحصص المتفق عليها.

مع ذلك، فإن الجهود المشتركة التي بذلتها «أوبك» وشركاؤها، ساعدت في تعزيز أسعار النفط الخام، التي تجاوزت 89 دولاراً للبرميل في لندن يوم الثلاثاء، وهو أعلى مستوى لها هذا العام.

تعمل تخفيضات العرض، إلى جانب الطلب القوي بشكل مدهش على الوقود في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، على إبقاء الأسواق العالمية ضيقة، على الرغم من زيادة تدفق الإنتاج من الأميركتين.

الحرب على التضخم

من الممكن أن يشكل انتعاش أسعار النفط مصدر قلق للبنوك المركزية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي، خصوصاً في سعيها إلى التحول نحو سياسة نقدية أكثر مرونة، بالإضافة إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم الذين ما زالوا يعانون من سنوات من التضخم المتفشي. لكن بالنسبة للمملكة وحلفائها، فإن ارتفاع الأسعار يعزز الإيرادات الحكومية الحيوية.

من المقرر أن يقوم تحالف «أوبك+» المكون من 22 دولة، بمراجعة أسواق النفط العالمية في اجتماع عبر الإنترنت يوم الأربعاء، ويتوقع المسؤولون الإبقاء على الاستراتيجية الشاملة من دون تغيير. ومع ذلك، قد تكون هناك انتقادات لبعض الدول التي تتجاوز الحدود المخصصة لها.

أداء متباين

أظهر العراق تحسناً طفيفاً في الامتثال الشهر الماضي، إذ قلص الإنتاج بمقدار 30 ألف برميل يومياً إلى 4.17 مليون برميل يومياً، وفقاً لمسح «بلومبرغ». ومع ذلك، تستمر البلاد في ضخ ما يقرب من 170 ألف برميل يومياً أكثر من حصتها، على الرغم من الوعود العديدة التي بذلها وزير النفط حيان عبد الغني، بالالتزام الكامل، وحتى إجراء تخفيضات إضافية للتعويض عن الإفراط في الإنتاج.

وكثيراً ما طرحت بغداد وجهة نظرها في شأن الحدود التي وضعتها «أوبك+»، خصوصاً أنها تسعى إلى الحصول على عائدات النفط لإعادة بناء اقتصادها المدمر.

من جهتها، أنتجت الإمارات 3.13 مليون برميل يومياً في مارس، أي ما يزيد بنحو 218 ألف برميل عن الحد الأقصى المحدد، في حين زادت الغابون إنتاجها الشهر الماضي إلى 230 ألف برميل يومياً، أي نحو 60 ألف يومياً فوق سقف إنتاجها المحدد. أشارت أبوظبي إلى الحدود القصوى لـ«أوبك+» في تقرير يوضح انخفاض توقعات النمو الاقتصادي.

كما يظهر الأعضاء الرئيسيون في تحالف «أوبك+» الأوسع، أداءً متبايناً. إذ نفذت روسيا متأخراً تخفيضات إنتاج النفط الخام التي وعدت بها قبل عام، لكن تنفيذها لتخفيضات الصادرات المتفق عليها لهذا العام أقل وضوحاً.

وبينما انخفضت شحنات الوقود مثل الديزل، فقد يكون ذلك مرتبطاً بضربات الطائرات المسيرة الأوكرانية على المصافي الروسية. وفي الوقت نفسه، انتعشت صادرات النفط الخام.

ومن المقرر أن تجتمع «أوبك+» في أوائل يونيو، لتقرر ما إذا كانت ستمدد قيود الإمدادات لبقية العام.

وفي حين يعتقد بعض المحللين مثل «جيه بي مورغان تشيس» أن التحالف يمكنه تخفيف التخفيضات واستعادة الإنتاج، فإن آخرين أقل ثقة، إذ تشير تقديرات «وكالة الطاقة الدولية» في باريس إلى أن تخفيف «أوبك+» التخفيضات، سيعيد الأسواق العالمية إلى تحقيق فائض.

ويستند مسح «بلومبرغ» إلى بيانات تتبع السفن، ومعلومات من المسؤولين، وتقديرات من الاستشاريين، بما في ذلك «كبلر» (Kpler Ltd) و«رابيدان إنرجي» (Rapidan Energy Group) و«ريستاد إنرجي» (Rystad Energy).

# غولدمان ساكس: الطلب على وقود السيارات يرتفع 5% في 2032

حياة حسين
الطاقة

توقّع بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس «Goldman Sachs» ارتفاع الطلب على وقود السيارات بنسبة 5% بحلول عام 2032، مسجلًا 50 مليون برميل يوميًا.

ويرى تقرير البنك، الصادر يوم الإثنين 1 أبريل/نيسان 2024، وطالعته منصة الطاقة المتخصصة، أنه مع توسُّع الاعتماد على السيارات الكهربائية المتوقع، سيهبط الطلب بصورة حادة، إذ من المحتمل أن تسجل تلك المركبات أكثر من نصف المبيعات بحلول عام 2040.

ورغم أن الطلب على وقود السيارات سيتخذ اتجاهًا هبوطيًا على المدى الطويل، فإنه سيبقى مرتفعًا بنسبة 4% فوق مستوى عام 2023 بحلول 2040؛ بسبب ارتفاع عدد المركبات الذي يعوض التحول المحتمل بنسبة كبيرة إلى السيارات الكهربائية.

ويشكك بعضهم في قدرة المركبات الكهربائية على الحدّ من الطلب على وقود السيارات؛ بدليل الطفرة القياسية لمبيعات الوحدات الكهربائية في النرويج خلال السنوات الأخيرة، وعدم وجود تأثير ملحوظ لذلك بانخفاض للطلب على الوقود في البلاد؛ ما أربك حسابات المحللين المتوقعين هبوط استهلاك البنزين والديزل بصورة كبيرة.

وأظهرت بيانات تحليلية في أغسطس/آب 2023، صادرة عن شركة أبحاث الطاقة ريستاد إنرجي، وطالعتها منصة الطاقة المتخصصة، استقرارًا نسبيًا للطلب على وقود الطرق في الدولة الأوروبية، رغم الارتفاع القياسي لمبيعات المركبات الكهربائية.

تفاوت الطلب على وقود السيارات

توقّع تقرير صادر عن بنك الاستثمار «غولدمان ساكس» أن يتفاوت معدل الطلب على وقود السيارات في دول العالم المختلفة خلال العقدين المقبلين، وحتى عام 2040.

وعلى سبيل المثال، تشهد الصين ذروة الطلب على وقود السيارات بحلول 2025، بينما يتصاعد نمو الطلب على

مشتقات النفط من وقود المركبات في باقي الدول الناشئة حتى 2040، والتي تعوض بدورها التراجع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفق تقرير «غولدمان ساكس».

وقال «غولدمان ساكس»، إن توقيت ذروة الطلب على وقود السيارات قد يمتد من عام 2025 إلى ما بعد عام 2040، في ظل مسارات بديلة للنمو الاقتصادي والسيارات الكهربائية الجديدة، موضحًا أن منتجات البتروكيماويات ووقود الطائرات تتمتع بآفاق نمو أقوى.

وأوضح التقرير أن 1.7 مليار مركبة قادت 47% من الطلب على النفط في 2023، نصفها من وقود البنزين، حسبما ذكرت وكالة رويترز، اليوم الثلاثاء 2 أبريل/نيسان 2024.

وتعكس تلك الأرقام مؤشرات على تأثير السيارات الكهربائية الجديدة في الطلب على النفط، والتي تتضمن تلك التي تعتمد على البطاريات، وكذلك الهجينة الحديثة التي تعمل بالبنزين مع إمكان شحن بطاريتها، وليست الهجينة التقليدية، وفق بنك الاستثمار.

بيانات البنك

يتوقع بنك الاستثمار «غولدمان ساكس» أن ينخفض استهلاك وقود السيارات لكل مركبة بنسبة 65%، ليصل إلى 285 غالونًا بحلول 2040، بفضل المركبات الكهربائية الجديدة، ورفع كفاءة استهلاك الوقود، ويرى أن عدد السيارات، متضمنًا الكهربائية الجديدة، سينمو بنسبة 60% بحلول عام 2040.

واعتمد غولدمان ساكس في توقعاته حول الطلب على وقود السيارات، على تحليل بيانات صادرة عن كل من وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية، إضافة إلى توقعات الدول المصدرة للنفط.

ويتسبب قطاع النقل بصورة عامة في إصدار نحو 30% من الانبعاثات، ويعول العالم على كهربة هذا القطاع لمكافحة تغير المناخ، والتصدي لظاهرة الاحترار العالمي، غير أن صناعة السيارات الكهربائية تواجه انتكاسات عديدة مؤخرًا.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، دعت وكالة الطاقة الدولية إلى تسريع خفض الطلب على الوقود الأحفوري والتوقف عن الاستثمارات في هذا القطاع، مع التوسع الكبير في تقنيات الطاقة النظيفة؛ ما يمكّن العالم من تحقيق هدف الحياد الكربوني والحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية أعلى من مستواها قبل الثورة الصناعية.

وترى الوكالة ضرورة خفض الطلب على الوقود الأحفوري بأكثر من 25% بحلول عام 2030

وتُعدّ هذه الدعوة تحديثًا لـ»خريطة طريق الحياد الكربوني بحلول 2050»، التي نشرتها وكالة الطاقة في عام 2021، وأحدثت جدلًا واسعًا في صناعة الوقود الأحفوري، بعدما طالبت بضرورة وقف مشروعات النفط والغاز فورًا، إذا أراد العالم تحقيق هدف خفض ظاهرة الاحتباس الحراري.

# شكراً